معلومات عامة حول المقياس: المراجعة المحاسبية		
التخصص: محاسبة وجباية معمقة	المستوى: السنة الاولى ماستر	الرصيد: 04
الفصل: السداسي الأول	الوحدة: وحدة التعليم المنهجية	المعامل: 02

المحاضرة الرابعة: أنواع المراجعة ومستويات تطبيقها

تتميز عملية المراجعة بوجود عدة أنواع مختلفة عن بعضها البعض في طبيعة عملها، وتتحدد هذه الأنواع وفق الزاوية التي ينظر منها إلى المراجعة، إضافة إلى ذلك تتضمن مجموعة من المستويات تساهم في تحقق المراجعة بما يتوافق ومتطلبات إطارها العام.

1- أنواع المراجعة

يمكن تحديد أنواع المراجعة من خلال تبويبها إلى عدة أبواب وذلك وفق الزاوية التي ينظر منها إليه، وعليه يمكن وفق هذا المنطلق إيجاد عدة أسس لتبويب في آن واحد:

1-1 من حيث القائم بعملية المراجعة

حيث يمكن تقسيمه إلى المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية:

1-1-1 المراجعة الداخلية

تعتبر مستقلة نسبيا، حيث يعمل المراجع من داخل المؤسسة للحكم والتقييم وخدمة الإدارة في مجال الرقابة، ويمكن القول أن المراجعة الداخلي يعتبر إحدى أهم حلقات الرقابة الداخلية وأداة بيد الإدارة العليا.

2-1-1 المراجعة الخارجية (المحاسبية)

حيث يتم بواسطة طرف – شخص طبيعي أو معنوي – من خارج المؤسسة يكون مستقلا عن إدارتها، وهو ما سيتم التطرق له بالتفصيل في المحور الثاني.

2-1 من حيث الالتزام

تنقسم إلى نوعين وهما المراجعة الإلزامية والمراجعة الاختيارية.

1-2-1 المراجعة الإلزامية

وهي التي يُحتم القانون بها، حيث تلتزم المؤسسة بتعيين مراجع خارجي لمراجعة حساباتها واعتماد القوائم المالية الختامية.

2-2-1 المراجعة الاختياري

ويتم بدون إلزام قانوني، بمعنى يمكن أن تستعين المؤسسة بخدمات مدقق محاسبي في مراجعة الحسابات، نتيجة للفائدة التي يمكن أن تتحقق من وجود المدقق المحاسبية، وذلك لاطمئنان الشركاء على صحة المعلومات المحاسبية المتضمنة في القوائم المالية الموجهة للأطراف المختلفة سواء الداخلية أو الخارجية.

3-1 من حيث مجال المراجعة

يمكن أن نجد نوعين من حيث المجال المراجعة، المراجعة الكاملة والمراجعة الجزئية

1-3-1 المراجعة الكامل

والذي يخول للمدقق إطاراً غير محدود للعمل الذي يؤديه، ولا تضع الإدارة أية قيود في مجال عمله.

2-3-1 المراجعة الجزئية

يقصد بها المراجعة الذي يتضمن وضع قيود على نطاق ومجال عمل المراجع (المدقق) بحيث يقتصر على بعض العمليات دون غيرها، ويتعين في مثل هذه الحالات وجود اتفاق أو عقد كتابي يبين حدود ونطاق عملية المراجعة.

4-1 من حيث مدى الفحص

نجد في هذه الحالة مراجعة شاملة وأخرى اختباريه.

1-4-1 المراجعة الشاملة

يطلق عليها المراجعة التفصيلية، ويتمثل عمله في مراجعة جميع السجلات والدفاتر والمستندات، أي مراجعة جميع مفردات محل الفحص، وكملاحظة فإن استعمال هذا النوع في المؤسسات الكبيرة يؤدي إلى زيادة تكاليف المراجعة وهو ما يتعارض مع عامل التكلفة والوقت.

2-4-1 المراجعة الاختبارية

أي مراجعة جزء من الكل، حيث يتم اختيار عينة لكي تخضع لعملية الفحص مع ضرورة تعميم نتائج الاختبار على المجموعة التي اختيرت منها العينة.

5-1 من حيث توقيت عملية المراجعة

نجد في هذا التقسيم مراجعة نهائية ومراجعة مستمرة.

1-5-1 المراجعة النهائية

حيث تتم بعد انتهاء السنة المالية وإعداد الحسابات والقوائم المالية الختامية، ويلجأ المدقق إلى هذا الأسلوب عادة في المنشآت الصغيرة.

2-5-1 المراجعة المستمرة

تتم فيها عمليات الفحص وإجراء الاختبارات على مدار السنة المالية، ويتم ذلك وفق برنامج زمني محدد مع ضرورة إجراء مراجعة أخرى بعد إقفال الدفاتر النهائية للتحقق من التسويات الضرورية لإعداد القوائم المالية.

2- مستويات المراجعة

تتضمن عملية المراجعة عدة مستويات، تُكَون مجتمعة فيما بينها مسارًا لإطار المراجعة الحديث، وتتمثل هذه المستويات فيما يلي:

1-2 المستوى الأول

يتمثل في المراجعة المالي – المحاسبية – والتي تمثل الحد الأدنى المطلوب أداءه بالنسبة للمدقق، ويحقق هذا المستوى بصفة عامة الرقابة المالية المطلوبة بالنسبة للأنشطة والعمليات المختلفة ويتضمن ما يلي:

- التحقق من أن العمليات المالية تمت كما يجب؛
- التحقق من الالتزام باللوائح والقواعد والتعليمات والإجراءات المالية؛
- التحقق من إعداد القوائم المالية بصورة صادقة وموضوعية؛
- التحقق من الالتزام بالقواعد المحاسبية المتعارف عليها.

2-2 المستوى الثاني

يتمثل في مراجعة – تدقيق – الكفاءة، حيث هذا المستوى من عملية المراجعة يعبر عن مرحلة متطورة مقارنة بالمستوى السابق، وذلك لتضمنها جانب فحص وتدقيق الكفاءة في إدارة الأنشطة المختلفة إلى جانب المراجعة المحاسبية، ويشتمل هذا المستوى من عملية المراجعة على العناصر الآتية:

- تحديد ما إذا كان المشروع قد حصّل موارده بطريقة اقتصادية ومثالية سواء كانت هذه الموارد بشرية أو مادية؛
- التحقق من استخدام الموارد بطريقة مثلى وكفاءة عالية؛
- التحقق من أن المنافع التي تعود على المشروع تفوق تكاليف استخدامها؛
- تحديد أسباب عدم الاستخدام الأمثل للموارد؛
- تحديد مدى كفاءة نظم المعلومات الإدارية والإجراءات المرتبطة بالهيكل الإداري.

3-2 المستوى الثالث

عبارة عن مراجعة الفاعلية والتي تعتبر الحد الأقصى المطلوب أن تحققه عملية المراجعة، ويتضمن هذا المستوى العناصر الآتية:

- تحديد ما إذا كانت النتائج تتوافق مع الأهداف المسطرة؛
- تحديد ما إذا كانت النتائج تتوافق والأداء المطلوب؛
- تقييم الأداء النهائي للمؤسسة باستخدام معدّلات ومعايير أداء محددة من قبل، لقياس فعاليتها في تحقيق أهدافها.